



# مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر (دراسة تحليلية)

إعداد

أ/ جيهان محمد مجدي

إشراف

أ.د/ سلامة عبد العظيم حسين

مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية - جامعة بنها

د/ سحر حسني أحمد

أستاذ قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية - جامعة بنها

بحث مشتق من الرسالة الخاصة بالباحثة

## مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر

(دراسة تحليلية)

إعداد

أ/ جيهان محمد مجدي

إشراف

أ.د/ سلامة عبد العظيم حسين د/ سحر حسني أحمد

أستاذ قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية - جامعة بنها كلية التربية - جامعة بنها

### مستخلص البحث باللغة العربية

استهدفت الدراسة إلى التعرف على علي مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر وكيفية الإستفادة منها لخدمة العملية التعليمية وذلك من خلال التعرف علي مصادر تمويل التعليم. والكشف عن مصادر جديدة للتمويل. والوقوف على واقع تمويل التعليم في مصر. لكي يحقق البحث أهدافه ويجب عن تساؤلاته استخدم المنهج الوصفي.

وتكمن أهمية البحث في كونه:

- يعرض مصادر لتمويل التعليم ما قبل الجامعي في مصر.
- التأكيد على أهمية مصادر التمويل كمدخل تطويري في التعليم.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث تقليل الهدر المتزايد في النفقات الحكومية من خلال إتباع أساليب حديثة في بناء المدارس من خلال إنشاء المدارس بنظم وتصميمات جديدة وتوظيف الخبرات في التصميم والتنفيذ وتجهيز المدارس، وإمكانية الوصول للمناطق النائية، وحل العديد من المشاكل المتعلقة بحياسة الأراضي المخصصة للمباني المدرسية. واستخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة في التدريس بما يعمل على تخفيض الكلفة التدريسية. الاهتمام برفع القدرات المهنية والعلمية للقيادات التعليمية وهيئات التدريس، والحد من التضخم الوظيفي والعمالة الزائدة في الوظائف الإدارية. والبحث عن مؤسسات خاصة تقوم بطباعة الكتب التعليمية تتنافس فيما بينها لتقليل تكاليف الطباعة وتحسين جودة المنتج. وزيادة المخصصات المالية المخصصة للعملية التعليمية.

**مقدمة البحث:**

إعتمد التقدم الاقتصادي في أي دولة من الدول على جودة مخرجات المنتج التعليمي وعلى ما يتم تقديمه من برامج ومناهج تعليمية تؤهل هؤلاء الخريجين إلى الالتحاق بسوق العمل، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وقد نجحت الدول المتقدمة في تحقيق هذه المعادلة من خلال ربط المنتج التعليمي بسوق العمل أما الدول النامية فإنها لازالت تعاني من ضعف اقتصادي أدى إلى وجود عجز في الموارد المالية المخصصة للإنفاق على العملية التعليمية وخاصة في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي.<sup>(١)</sup>

ومن هنا بدأ الإهتمام بالتعليم في مصر خاصة بعد ثورتي الخامس والعشرين من يناير والثلاثون من يونيو وإجراء تعديلات دستورية لوضع التعليم في مكانته التي يستحقها ؛ حيث نصت المادة (١٩) من دستور ٢٠١٣ على أن التعليم هو حق لكل مواطن هدفه بناء الشخصية المصرية والحافظ على الهوية الوطنية وتأسيس المنهج العلمي في التفكير وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار وترسيخ القيم الحضارية والروحية وإرساء مفاهيم الوطنية والتسامح وعدم التمييز وتلتزم الدراسة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائل توفيره ووفقاً لمعايير الجودة.<sup>(٢)</sup>

وفي هذا الصدد كان لابد من أن تهتم الدولة أيضاً بتحديد ميزانية الانفاق على التعليم وتمويله من أجل الوصول به إلى معايير الجودة المطلوبة، وبالفعل خصصت الدولة نسبة من الانفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.<sup>(٣)</sup>

**مشكلة البحث:**

تواجه العملية التعليمية تحدياً كبيراً يتمثل في تحسين جودة التعليم في المراحل المختلفة، فالتحديات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية من جانب، والطلب الإجتماعي المتزايد على التعليم من جانب آخر، مما أدى إلى الإهتمام بالبحث عن مصادر جديدة للتمويل لرفع مستوى العملية التعليمية حيث أصبح تحسين جودة التعليم هدفاً قومياً أساسياً من أجل تقديم خدمة تعليمية بنوعية أفضل، وبتكلفة أقل، لتلبية حاجات ورغبات عملائها من الطلاب وأولياء الأمور أو أصحاب العمل والمجتمع ككل، بهدف مسايرة التغيرات والتحديات المعاصرة في كافة المجالات، وبما أن التمويل أصبح أحد الأركان الأساسية والأداة الفعالة لتحقيق أهداف العملية التعليمية

لكونه يمكن المؤسسات التعليمية من تحديد قدراتها المالية الحالية والمستقبلية بما يضمن لها النجاح في عالم يتسم بالتعقيد والتغير المستمرين، لذلك بدأ الاهتمام البحث عن مصادر جديدة للتمويل واستثمارها بشكل فعال.

ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو التالي:

▪ كيف يمكن توظيف مصادر تمويل التعليم ما قبل الجامعي في مصر لخدمة العملية التعليمية؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس التساؤلات التالية:

- ما هي المصادر التي يعتمد عليها تمويل التعليم ما قبل الجامعي في مصر؟
- كيف يمكن استثمار هذه المصادر في خدمة العملية التعليمية؟

### أهداف البحث:

- سعى البحث الحالي نحو التعرف علي مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر وكيفية الإستفادة منها لخدمة العملية التعليمية وذلك من خلال:
- التعرف علي مصادر تمويل التعليم.
  - الكشف عن مصادر جديدة للتمويل.
  - الوقوف على واقع تمويل التعليم في مصر.

### أهمية البحث:

وتكمن أهمية البحث في كونه:

- يعرض مصادر لتمويل التعليم ما قبل الجامعي في مصر.
- التأكيد على أهمية مصادر التمويل كمدخل تطويري في التعليم.

### منهج البحث:

لكي يحقق البحث أهدافه ويجيب عن تساؤلاته استخدم المنهج الوصفي.

### المحاور العلمية:

- مصادر تمويل التعليم .
- أساليب تمويل التعليم.
- مصادر تمويل التعليم ما قبل الجامعي في مصر.

▪ الدروس المستفادة.

وسوف نتناولها على النحو التالي:

### أولاً: مصادر وأساليب تمويل التعليم ما قبل الجامعي:

وقد تختلف وتتعدد أنواع ومصادر التمويل من دولة إلى أخرى فمن الصعب اختيار نمط تمويلي معين فعملية اختيار أي نمط تمويلي يعتمد بصفة أساسية على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد في الدولة وعلي كل دولة أن تختار ما يناسبها في ضوء ظروفها واحتياجاتها.<sup>(٤)</sup>

ومن هذا المنطلق تعددت التقسيمات والتصنيفات التي وضعها الباحثون لمصادر تمويل التعليم وذلك على النحو التالي:<sup>(٥)</sup>

#### ١- التصنيف الأول لمصادر تمويل التعليم:

(أ) المصادر الحكومية .

(ب) المصادر غير الحكومية.

#### ٢- التصنيف الثاني لمصادر تمويل التعليم:<sup>(٦)</sup>

(أ) المصادر الأساسية وتشمل التمويل الحكومي

(ب) المصادر الثانوية وتشمل مصادر داخلية ومصادر خارجيه

#### ٣- التصنيف الثالث لمصادر تمويل التعليم:<sup>(٧)</sup>

(أ) التمويل الحكومي

(ب) الجهود الذاتية

(ج) المساعدات الدولية

#### ٤- التصنيف الرابع لمصادر تمويل التعليم:<sup>(٨)</sup>

(أ) تمويل التعليم من خلال الميزانية العامة للدولة

(ب) تمويل التعليم من خلال ميزانية القطاع المحلي

(ج) تمويل التعليم من خلال الأفراد

(د) تمويل التعليم من خلال المساعدات الخارجية

ومما سبق نستنتج أنه هناك تنوع واختلاف في تقسيمات مصادر تمويل التعليم ولكننا نرى أنها جميعها تتفق في أن هناك مصادر توفرها الدولة وما يطلق عليه مصادر داخلية ومصادر أخرى تأتي من الخارج في صورة منح وهبات وتبرعات وهي مصادر خارجية ومن هنا وفي ضوء ما سبق يمكن تقسيم مصادر تمويل التعليم في هذه الدراسة إلى:

(أ) مصادر داخلية: وتتمثل في:

- التمويل الحكومي.
- التمويل الخاص.

(ب) مصادر خارجية: وتتمثل في المنح والقروض والمساعدات الخارجية.

### المصادر الداخلية لتمويل التعليم:

#### مصادر حكومية:

ويعبر التمويل الحكومي عن جملة ما تخصصه الدول في ميزانيتها من التعليم حيث تقوم الحكومات في أغلب الدول بتخصيص مبالغ معينة من الميزانية العامة للدولة للإنفاق علي التعليم بجميع فروعه ومستوياته وتشير بعض الدراسات إلى أن حكومات العالم قد استثمرت في عام ٢٠٠٤ حوالي ٢,٥ تريليون دولار أمريكي في مجال التعليم وهو ما يمثل حوالي ٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لهذه الدول.<sup>(٩)</sup>

ونجد في بعض الدول إن الحكومات تتحمل حوالي ٨٠% من جملة النفقات المخصصة للتعليم و تختلف من دولة إلى أخرى فمثلا في جمهورية التشيك نجد أن الحكومة تتحمل ما نسبته ٧٩% مما يتم إنفاقه علي التعليم بينما تتحمل الوحدات المحلية ما نسبته ٢١% من جملة هذه النفقات.<sup>(١٠)</sup>

وتعد فكرة التدخل الحكومي في التمويل فكرة اقتصادية علي أساس فشل السوق الحرة التعليمية في توزيع التعليم علي جميع الطبقات دون تحيز أو تمييز.<sup>(١١)</sup>

وتؤكد الإحصاءات أن هناك فجوة كبيرة بين الدول في حجم إنفاقها علي التعليم بسبب اختلاف دخلها القومي وعلي الرغم من التباين فيما تنفقه الدول علي التعليم من بلد إلى آخر إلا أن المؤشرات تفيد بأن الدول المتخلفة تعليميا تتفق علي التعليم أكثر من غيرها.<sup>(١٢)</sup>

**التمويل الخاص:**

ويأخذ هذا التمويل صوراً متعددة منها المصروفات التي تحصل من التلاميذ وغالباً ما يتم ذلك في مراحل التعليم بعد الإلزامي حيث تفرض الحكومة المصروفات علي تعليم التلاميذ في المدارس العامة وتغطي كل كلفتهم أو جزء منها وتلجأ إلى حث القادرين من رجال الأعمال والهيئات علي التبرع للتعليم بتقديم الأموال والأجهزة والمعدات وإقامة الأبنية التعليمية والتبرع بالأراضي أو الأجهزة والمعدات ويسمي هذا أحياناً بالجهود الذاتية.<sup>(١٣)</sup>

**المصادر الخارجية:**

والمتمثلة في المنح والقروض والمساعدات الخارجية، وقد تلجأ الدولة إلى مصادر خارجية لتمويل عمليات إصلاح التعليم وتطويره وتحديثه وتقوم المنظمات الدولية بدور واضح في هذا الشأن ومن ذلك ما تقدمه هيئة اليونسكو واليونسيف كهيئتين تابعتين لمنظمة الأمم المتحدة لتقدمان مساعدات للتعليم تأخذ غالباً شكل المنح وهناك منظمات أخرى كالبنك الدولي كهيئة دولية وبعض الوكالات الأخرى منها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وتقدم مساعدات للدول النامية ومنها مصر وكان التعليم من أهم المجالات التي لها نصيب من هذه المعونات وتعتبر مصر من الدول التي لجأت إلى التمويل الخارجي لتحقيق تنمية مجتمعية ولذلك لجأت إلى مؤسسات دولية والدول المتقدمة للحصول علي هذا التمويل في صورة منح وقروض ولم يقتصر لجوء مصر إلى التمويل لدفع عجلة الإنتاج بل تعداه إلى الخدمات أيضاً حيث تلقت مصر منح وقروض لتمويل المشروعات الأساسية من مياه وصرف صحي واتصالات سلكية ولاسلكية ثم إلى الصحة والتعليم وذلك من خلال ما تقدمه المنظمات الدولية مثل اليونسكو واليونسيف والبنك الدولي.<sup>(١٤)</sup>

**ثانياً: الأساليب المختلفة لتمويل التعليم :**

تختلف الدول النامية عن الدول المتقدمة في الإنفاق علي التعليم وتمويله حيث تعاني الدول النامية من مشاكل مالية وعجز في الموازنات العامه وفي المديونية الخارجية التي تؤثر سلباً علي تمويل التعليم بها علي عكس الدول المتقدمة التي تتوافر لديها إمكانيات اقتصادية وموارد مالية كافية لمواجهة مشكلات تمويل التعليم كما إن الإنفاق علي التعليم يرتبط بتحقيق أهداف معينة مثل تخفيض الأمية وخلق حوافز للتقدم العلمي وغيرها وهذه الأهداف ينبغي

التأكيد عليها عند تقييم التعليم وشأنه في ذلك مثل أي مشروع آخر لذلك ينبغي إعطاء أوزان نسبية لمثل هذه الأهداف عند عملية التقييم. (١٥)

وفي الحقيقة أن أهم مشكلة تواجه الدول عند تناول قضية تمويل التعليم هي مواجهة النفقات المتزايدة في التعليم وتوفير المال اللازم لمتطلبات العملية التعليمية التي أصبحت في تزايد مستمر خصوصا عند سعي كثير من الدول لتحقيق العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والارتفاع بمستوي التعليم ونوعيته وجودته ولكن كيف لهذه الدول أن تواجه هذه الزيادة في الإنفاق علي التعليم وهل تتحمل الدولة الأستمرار في تمويل التعليم بمفردها ودون مشاركة الجهات المستفيدة من عملية تمويل التعليم سواء كانوا أفرادا أم من قطاعات أخرى. (١٦)

ويمكن تصنيف الأساليب التمويلية للتعليم وفقا للمحاور الآتية:

#### التمويل العام: (١٧)

وفي هذا الأسلوب تتحمل الدولة تكاليف الإنفاق علي التعليم من خلال الموازنة العامة للدولة وتخصص ميزانية محددة للتعليم بهدف إتاحة الفرص التعليمية للجميع وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وهذا الأسلوب يواجه انتقادات حادة بسبب تزايد الإنفاق علي التعليم في ظل العجز في الموازنات العامة نتيجة الأزمات الإقتصادية والمالية التي تعاني منها غالبية الدول وتوفر التعليم المجاني يمثل عبئا علي الموازنة ويضر بالقطاعات الإقتصادية الأخرى التي تؤدي كذلك إلى ضعف الكفاءة الإقتصادية للنظام التعليمي.

#### التمويل الخاص:

وهو صورة من صور التمويل تتمثل في تحمل الأفراد أو عائلاتهم دفع تكاليف تعليمهم عن طريق دفع الطلاب رسوما للخدمات التي يحصلون عليها من المؤسسات التعليمية ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن من أهم الأسباب الداعية إلى تبني هذه الصيغة: (١٨)

أ) أن التعليم يعود بفائدة شخصية علي الفرد المتعلم من أهمها ضمان دخل أفضل في المستقبل من خلال إمكانية الحصول علي وظيفة ومكانة إجتماعية مرموقة

ب) تشجيع المبادرات الأهلية سواء فردية أو جماعية علي الإستثمار في مجال التعليم من أجل رفع مستوي المؤسسات التعليمية وتوفير مدارس متميزة قد لاتستطيع الدولة توفيرها.

ج) التغلب علي نقص الموارد المالية اللازمة لتسيير العملية التعليمية مما يساعد علي تحسين جودة التعليم ويؤدي إلى المنافسة بين المؤسسات التعليمية لإستقطاب الأفراد والمفاضلة بين الخدمات التعليمية.

### التمويل المختلط: (١٩)

وهذا الأسلوب من التمويل هو خليط ما بين التمويل العام والخاص حيث تساهم الدولة وكذلك مؤسسات المجتمع المدني بتوفير الخدمات التعليمية مع قيام الأفراد بدفع رسوم معينة لقاء هذه الخدمات بحيث لا ترفع الدولة يدها عن التعليم ولا تدعه عرضه لمعايير السوق والتكلفة.

### ثالثا: مصادر تمويل التعليم ما قبل الجامعي في مصر

ونجد أن تمويل التعليم في مصر يعتمد بشكل أساسي علي نسبة ما يتم تخصيصه للتعليم من الموازنة العامة للدولة لذلك فإن أهم مصادر تمويل التعليم ما قبل الجامعي في مصر هو التمويل الحكومي بالإضافة إلى بعض من المصادر الأخرى المتمثلة في الجهود الشعبية والمصادر الخارجية المتمثلة في المنح والقروض وغيرها وسوف يتم التعرف علي هذه المصادر فيما يلي :

#### 1- مصادر داخلية :

##### التمويل الحكومي:

ومما لاشك فيه أن الإعتماد الكلي للإنفاق الحكومي علي تمويل التعليم ما قبل الجامعي في مصر يكون من ميزانية التعليم والتي تمثل الجهد النسبي للإنفاق علي التعليم وما توليه الدولة من عناية واهتمام به وقد درجت الحكومات علي تخصيص مبلغ معين من المال من موازنة الدولة للإنفاق منه علي التعليم وقد نجد أن هذه المخصصات ترتبط ارتباطا مباشرا بالدخل القومي من جهة وميزانية الحكومة من جهة أخرى لذلك تعتبر النسبة بين ميزانية التعليم وكلا من الدخل القومي والميزانية العامة من المعايير التي يستدل بها علي الجهد النسبي الذي تبذله الدولة في التعليم وهو ما يمكن ان يتخذ أساسا لموازنة الدول المختلفة في هذا المضمار. (٢٠)

وتقسم ميزانية التعليم إلى ثمانية أبواب وفقا للتصنيف الاقتصادي للموازنة العامة للدولة والذي يقصد به تقسيم مصروفات الحكومة ومواردها وفقا لنوع الإنفاق وفقا للهدف منه (دفع الأجور- شراء السلع- سداد القروض ..... ) وتقسيم الموارد العامة وفقا لمصادرها

(ضرائب- منح- إيرادات أخرى ..... ) ووفقا لهذا التصنيف يتكون كل باب من الأبواب الرئيسية في جانبي الاستخدامات والموارد من مجموعة مختلفة من البنود يندرج تحت كل منها عدة أنواع والهدف من هذا التفصيل تتبع الإنفاق الحكومي إلى أدنى المستويات الممكنة بغية تفعيل الدور الرقابي علي الإنفاق الحكومي ونجد أن الصورة الإجمالية للموازنة تشتمل علي ثمانية أبواب في جانب الاستخدامات تشمل: (٢١)

١- الأجور والتعويضات ومكافآت العاملين ٢- شراء السلع والخدمات

٣- الفوائد ٤- الدعم والمنح

٥- المصروفات الأخرى ٦- شراء الأصول غير المالية

٧- حيازة الاصول المالية والمحلية ٨- سداد القروض المحلية

ومن هذا المنطلق تم تقسيم ميزانية التعليم ما قبل الجامعي إلى ثمانية أبواب، ويوضح الجدول التالي تطور ميزانية التعليم خلال الفترة من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٥/٢٠١٦ م.

### جدول (١)

موازنة وزارة التربية والتعليم (التعليم قبل الجامعي) من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى ٢٠١٥/٢٠١٦

الجملة	الباب الثامن	الباب السابع	الباب السادس	الباب الخامس	الباب الرابع	الباب الثالث	الباب الثاني	الباب الأول	بيان
	سداد القروض	حيازة الأصول	الاستثمارات	مصروفات أخرى	دعم ومنح	فوائد القروض	السلع والخدمات	الأجور	
١٨٦٢٧٥١٢٠٠٠	٤٩٩٨٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٤٩٥٧٥٠٠٠٠	٨٠٦٣٦٠٠٠	٢٦٥٢٩٠٠٠	٣٧٤١٦٠٠٠	٢٢٤٣٧٣٦٠٠٠	١٤٦٩٢٤٥٠٠٠٠	١٢
١٩٧٨٧٦٧٦٠٠٠	٥٣٥٣٣٠٠٠	٠	٧٨١٨٤٩٠٠٠	١٠٦٣٦٠٠٠٠	٣٩٦٠٠٠٠٠	٣٣٣٢٦٠٠٠	٢٣٠١٣١٤٠٠٠	١٦٤٧١٦٩٤٠٠٠	٢٠٠٦/٢٠٠٦
٢٢٨٤٨١١٠٤٣٥	٧٥٢٠٨٠٠٠	٠	١٣٦٨٣٦٢٠٠٠	١٢٠٣٩٩٠٠٠	٤٢٧١٤٠٠٠	٣٤٧٤٢٠٠٠	٢٨٢٤٤١٩٠٠٠	١٨٣٨٢١٦٦٤٣٥	٢٠٠٧/٢٠٠٧
٢٦٤٣٣٤٦١٠٠٠	٧٤٣٩٧٠٠٠	٠	١٣٩١٠٥١٠٠٠	١٢٣٦١٢٠٠٠	٤٢٧٣٨٠٠٠	٣٣٨٩٢٠٠٠	٢٣٨٨٥٥٨٦٠٠٠	٢٢٣٧٩١٨٥٠٠٠	٢٠٠٨/٢٠٠٨
٣١٦١٤٣٠٥٠٠٠	٧٥٩٥٢٠٠٠	٠	١٩١٨٧٥٦٠٠٠	١٤١٦٢١٠٠٠	٤٣١٩٥٠٠٠	٢٩٤٠٧٠٠٠	٢٩٢٤٧٩١٠٠٠	٢٦٤٨٠٥٨٣٠٠٠	٢٠٠٩/٢٠٠٩
٣٦٣٤٤٨٠٠٠٠٠	٧٤٤٢٢٠٠٠	٠	٢٢٠٢٨٣٤٠٠٠	١٤٢٣٦٥٠٠٠	٤٦٥٩٧٠٠٠	٢٨٠٤٠٠٠٠	٣٠١٥٩٢٩٠٠٠	٣٠٨٣٤٦١٣٠٠٠	٢٠١٠/٢٠١٠
٤٠٣٣٤٨١٥٠٠٠	٧٦٩٢٩٠٠٠	٠	٣١٨٢٤٨٣٠٠٠	١٥٣٤٦٢٠٠٠	٥٠٥٩٦٠٠٠	٢٧٩٨٤٠٠٠	٣٢٦٢٥١٥٠٠٠	٣٣٥٨٠٨٤٦٠٠٠	٢٠١١/٢٠١١
٤٩٩٨٤٩٨٢٠٠٠	٨٣٦٩٥٠٠٠	٠	٤٤٨٦٠١٩٠٠٠	١٥٣٦٩٦٠٠٠	٤٥٢٦٢٠٠٠	٢٨٨٤٥٠٠٠	٣٦٨٩٧٣٧٠٠٠	٤١٤٩٨٧٢٨٠٠٠	٢٠١٢/٢٠١٢
٦٢٨٩٦٧٦٧٠٠٠	٩٣٥٠٣٠٠٠	٠	٤٤١٧٧٧٨٠٠٠	١٦٢٨٢٥٠٠٠	٥٤٢٩٨٠٠٠	٢٨٨١٦٠٠٠	٣٨١٨١٦١٠٠٠	٥٤٣١٢٨٦٠٠٠	٢٠١٣/٢٠١٣
٧٤١٠٠٧٨٧٠٠٠	١٧٠٤٠٦٠٠٠	٠	٤٠٣٤٠٩١٠٠٠	٦٢٢٩٨٢٠٠٠	٥٩٢٨٢٠٠٠	٢٥٨١٥٠٠٠	٣٩٣٥٤٤٥٤٠٠٠	٦٥٢٥٢٦٥٧٠٠٠	٢٠١٤/٢٠١٤
٧٦٠٧٠٥٣٣٠٠٠	١٦٩٨٥٢٠٠٠	٠	٣٥٩٤٤٥٤٠٠٠	٤٢٨٧٠٢٠٠٠	٦٦١٠٦٠٠٠	٢٤٦٤٣٠٠٠	٤٤١٩٩٨١٠٠٠	٦٧٣٦٦٧٩٥٠٠٠	٢٠١٥/٢٠١٥

المصدر: وزارة التربية والتعليم. الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي. عام ٢٠١٥/٢٠١٦

ومن خلال الجدول السابق نجد انه تم توزيع الميزانية المخصصة للتعليم علي الأبواب التالية:

### أولاً: الباب الأول (الأجور)

وقد خصص له حوالي ٦٧٣٦٦٧٩٥٠٠٠ مليار جنية في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ في حين انه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ كان حوالي ١٤٦٩٢٤٥٠٠٠٠ مليار جنية اي هناك زيادة في مخصصات هذا الباب قدرها حوالي ٧٨% خلال العشر سنوات الاخيرة ويشمل هذا الباب الأجور والمكافآت ومرتببات لعاملين في الوزارة علي إختلاف فئاتهم وأنواعهم ونجد أن هذا الباب يلتهم النصيب الأكبر من الميزانية ووصلت نسبة مأنفق علي هذا الباب في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ من ميزانية التعليم قبل الجامعي حوالي ٨٨% وقد يرجع ذلك إلى الزيادة في أعداد المدرسين والعاملين في هذا المجال.

### ثانياً: الباب الثاني:

وهذا الباب يشمل باب السلع والخدمات والتي تتمثل في الإيجارات والإنارة والكهرباء ونفقات الطباعة وهذا الباب يمثل ٥,٨% من موازنه التعليم قبل الجامعي وقد خصص له حوالي ٤٤١٩٨١٠٠٠ مليار جنية في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ مع إنه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ كانت حوالي ٢٢٤٣٧٣٦٠٠٠ وقد نجد أن هناك زيادة بنسبة ٤٩% في خلال العشر سنوات الاخيرة.

### ثالثاً: الباب الثالث:

وهذا الباب يشمل فوائد القروض وقد قدرت هذه الفوائد بحوالي ٢٤٦٤٣٠٠٠ مليار جنية في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ الما في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ كانت حوالي ٣٧٤١٦٠٠٠ مليار جنية اي انخفضت قيمه الفوائد بنسبه ٣٤% خلال العشر سنوات الاخيرة أى أن هناك إنخفاض ملحوظ في قيمة هذه الفوائد وإن دل ذلك فإنه يدل علي الإلتزام من جانب الوزارة بسداد الإقساط الخاصة بالقروض في مواعيدها وقد بلغت نسبة ما ينفق علي هذا الباب من الميزانية حوالي ٣% من ميزانية التعليم قبل الجامعي.

### رابعاً: الباب الرابع:

وهذا الباب الخاص بالدعم والمنح والمزايا كدعم الاشتراكات الطلابية والتأمين الصحي للطلاب ونجد ان هناك زيادة في قيمة الدعم ففي عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ قدر الدعم بحوالي ٢٦٥٣٩ مليار جنية وفي عام ٢٠١٦/٢٠١٥ وصل الدعم إلى حوالي ٦٦١٠٦٠٠٠ اي هناك زيادة

في مقدار الدعم بنسبة ٥٩% وقدرت قيمة الإنفاق علي هذا الباب من ميزانية التعليم بحوالي ٨٠% من ميزانية التعليم قبل الجامعي.

#### خامسا: الباب الخامس:

وقد تم تخصيص حوالي ٥% من ميزانية التعليم لهذا الباب الذي يشمل المصروفات (الرسوم والضرائب والاشتراكات) وقد بلغ تقدير المصروفات لهذا الباب في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ حوالي ٤٢٨٧٠٢٠٠٠ جنيهه في حين انها كانت في ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حوالي ٨٠٦٣٦٠٠٠ أي هنالك زيادة في مخصصات هذا الباب خلال العشر سنوات الأخيرة مقدارها ٨١% من قيمه موازنة التعليم قبل الجامعي.

#### سادسا: الباب السادس:

وهو يشمل الإستثمارات مثل المباني والأدوات المدرسية والمعامل وقد بلغت قيمة هذه الإستثمارات في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ حوالي ٣٥٩٤٤٥٤٠٠٠ في حين أنها كانت في ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حوالي ١٤٩٥٧٥٠٠٠ وأوضح أن هناك زيادة ملحوظة في تقديرات هذا الباب بلغت حوالي ٩٥% وبلغت نسبة مخصصات هذا الباب في ٢٠١٦/٢٠١٥ حوالي ٤,٧%.

#### سابعا الباب السابع:

وهذا الباب لا توجد له أي مخصصات أو مبالغ في الميزانية وهذا الباب يشمل حيازة الأصول المالية وهي تمثل مساهمات الخزنة العامة في بعض الهيئات الإقتصادية والتي تعاني خلا في هيكلها التمويلي. (٢٢)

#### ثامنا: الباب الثامن:

وهو يمثل سداد أقساط القروض فنجد في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ تم سداد ما قيمته ١٦٩٨٥٢٠٠٠ في مقابل ٤٤٩٨٥٠٠٠ في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ اي ان هناك زيادة نسبة سداد اقساط القروض بنسبة ٧٠% وقد نجد إن نسبة مخصصات هذا الباب في الميزانية حوالي ٢٢% من موازنة التعليم قبل الجامعي لهذا العام.

ومما سبق نستنتج أن الباب الاول وهو الخاص بالأجور يلتهم معظم الميزانية حيث أنه يستحوذ علي حوالي ٨٨% من ميزانية التعليم قبل الجامعي في حين نجد أن باقي الابواب كلها تستحوذ علي ١٢% من الموازنة وهذا يدل علي عدم وجود عدالة في توزيع الموارد المالية المخصصة للتعليم علي ابواب الموازنة وهذا يفسر العجز المستمر في المباني المدرسية

والخامات والتجهيزات خاصة في ظل الإرتفاع الملحوظ في كثافة الفصول حيث تستحوذ النفقات الاستثمارية علي حوالي ٤,٧% من ميزانية التعليم وذلك رغم وجود إرتفاع ملحوظ في مخصصات هذا الباب مقارنة بالسنوات السابقة إلا أنها لا تتناسب مع حجم متطلبات وإحتياجات العملية التعليمية وخاصة في ظل هذا التطور الهائل في عدد السكان مما إدي إلي إرتفاع في معدلات الطلب علي التعليم .

### مصادر خاصة:

وهذه من المصادر الهامة للتمويل حيث تشمل نصيب التعليم من الهيئات غير الحكومية والافراد ورجال الأعمال ويسمي البعض هذا المصد بالجهود الذاتية<sup>(٢٣)</sup> ويظهر القانون المصري المشاركة الشعبية في تمويل التعليم بانها هي الجهود الفردية أو الجماعية أو المؤسساتية التي يقوم بها البعض في مجال التعليم كإنشاء المدارس وصيانتها وتقديم هبات وتبرعات في مجال دعم التعليم أو في مجال محو الأمية. أي مشاركة الشعب متمثلا في أولياء الأمور والقطاع الخاص في عملية تمويل التعليم وذلك في صورة تقديم أراض أو منشآت تعليمية ويجب تشجيع الجهود الذاتية للمواطنين من أجل بناء المدارس ويشير القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ في شان التعليم قبل الجامعي فيحدد في إحدي مواده أنه يجوز للمحافظ الافادة من الجهود الذاتية للمواطنين وفي تنفيذ خطة التعليم المحلية وبعد موافقة وزارة التعليم ويجوز أن يتضمن ذلك إنشاء صندوق محلي لتمويل التعليم بالجهود الذاتية ويسهم الأهالي في إنشاء مدارس ذات الفصل الواحد أو الفصلين في القرى وإقامة المدارس الخاصة وتقديم العمالة الفنية كمساعدة عينه للعمل علي إصلاح بعض المرافق التعليمية.<sup>(٢٤)</sup>

وقد ظهرت جهود الجمعيات الأهلية في مصر منذ بداية القرن التاسع عشر في إنشاء الكتاتيب الأهلية وإنشاء النهضة الثقافية والعلمية التي شهدتها البلاد نتيجة لدخول التعليم الحديث ولحركة البعثات العلمية بالخارج.<sup>(٢٥)</sup>

وقد برز نشاط الجمعيات في التسعينات وذلك لتخفيض العبء عن الحكومة حيث نادى كثير من المؤتمرات بضرورة تشجيع الجمعيات الأهلية والتعاونية علي إنشاء مدارس للتعليم الابتدائي والثانوي وغيرها من المراحل التعليمية المختلفة بحيث يتوافر التمويل من خلال صيغة التعاون بين الأفراد في القرية أو الحي ويتكامل ذلك مع التمويل الحكومي او الخاص.<sup>(٢٦)</sup>

- وقد برز دور المشاركة في مجال تمويل التعليم في المجتمع المصري بقيام الجمعيات الأهلية بدور هام في إنشاء المدارس وتجديدها وتحويلها ويمكن توضيح ذلك فيما يلي<sup>(٢٧)</sup>:
- ١- تقوم الجمعيات الأهلية بتوفير الفرص التعليمية البديلة لمن هم أصبحوا خارج نطاق التعليم النظامي لسبب ما مثل فرص التعليم المتمثلة في برامج مدارس المجتمع ومدارس الفصل الواحد الذي يقدم في الريف والمناطق النائية.
  - ٢- تقوم بدور هام في مجال محو الأمية ومواجهتها حيث يبلغ عدد الجمعيات العاملة في هذا المجال حوالي ٣٥٨٥ جمعية ووصل عدد فصولها ١٠٨٣ فصل.
  - ٣- القيام بإنشاء المدارس الخاصة وصيانتها وتجديدها والتي تقدم تعليما نظاميا اذ يبلغ عدد الجمعيات العاملة في مجال التعليم ٣٥٠ الف جمعية علي مستوي الجمهورية.
  - ٤- دعم المدارس الحكومية القائمة بإصلاحها وترميمها وتزويدها بالأثاث وتدريب المعلمين ورفع كفاءة العملية التعليمية بها.
  - ٥- توفير فرص تعليمية مناسبة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

### المصادر الخارجية لتمويل التعليم ما قبل الجامعي في مصر

ويتمثل هذا النوع في ما تقدمه الدول والهيئات من مساعدات مالية للتعليم تتمثل في القروض والمنح والمعونات وتعد القروض مصدرا مهما لتمويل التعليم خاصة بعد تغير النظرة إلى التعليم من كونه خدمة إلى كونه استثمارا لرأس المال البشري إلا أنه يؤخذ علي القروض أن الدولة تتحمل أعباء سداد ديونها وفوائدها وهذا يتطلب عمل موازنة دقيقة بين أعباء القروض وفوائدها أما المنح والمعونات الأجنبية التي لاترد أو القروض بشروط ميسرة فإنها تستخدم في إنشاء المدارس وتزويدها بالتجهيزات والادوات إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة في مصر إذا ما قورنت بالتمويل الحكومي ومن هذه الهيئات منظمة اليونسكو وهيئة المعونة الأمريكية والبنك الدولي وصندوق التنمية الاجتماعية.<sup>(٢٨)</sup>

وسوف نركز هنا علي تحليل موجز للالزمات المصاحبة لهذا المصدر التمويلي والمترتبة عليه وذلك نظرا لأهمية هذا التحليل وإيجاد صعوبة في الحصول علي معلومات من الجهات والمؤسسات المانحة وسوف نركز في هذا التحليل علي ابرز المؤسسات وهما البنك الدولي وصندوق التنمية الاجتماعية.

## البنك الدولي:

يعد البنك الدولي أحد المنظمات الدولية الذي يعتمد أسلوب العمل فيها علي تشخيص الأسباب الأساسية للمشكلة بواسطة خبراءه الذين يعملون ميدانيا خلال بعثات ممتدة ويقدمون مقترحات محددة للبنك والحكومات المصرية لمناقشتها والمصادقة عليها رسميا فيما بعد.<sup>(٢٩)</sup>

وتنقسم معونات البنك الدولي إلى منح وقروض ومعونات مالية وأخرى فنية حيث تستند القوي الإمبريالية الجديدة المتطلعة إلى بسط نفوذها علي العالم بأسره وهي الولايات المتحدة الأمريكية ويتحكم من خلالها في إقتصاد العالم وخاصة دوله الفقيرة فحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بيدها القرار النهائي في اي من هاتين المؤسستين التابعتين للأمم المتحدة وهنا تكمن الخطورة والتداعيات المجتمعية السلبية جراء هذه القروض وتلك المعونات علي المجتمع وإمكاناته وقدراته التنمويه وسياسته التعليمية. ونظرا لوجود مشكلات هيكلية ووظيفية بالاقتصاد المصري عهدت الحكومة المصرية بتطبيق برامج البنك الدولي خلال الثمانينات ويتضمن ذلك وجود عجز مالي مستمر بلغ أكثر من ١٥% ومديونية قومية بنسبة ما يقرب من ٢١% من إجمالي الناتج القومي ومعدل تضخم بلغ ٢٣% وعجز مزمن في الميزان التجاري ومعدل البطالة وصل إلى ٢١% فضلا عن معدلات ادخار منخفضة وكان برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بمثابة إطار لتمويل الاقتصاد من كونه وسيله للإنتاج تملكها الدولة وتهيمن عليها إلى نظام تسوده الاعمال والمشروعات الخاصة ويتطلب ذلك تغييرات جوهرية في هيكل الاقتصاد ووظيفته وبما لها من مضمون ممتد وواسع النطاق اتجاه المجتمع.<sup>(٣٠)</sup>

وقد وضع البنك الدولي عدة مبادئ لمشروعية العمل مع الحكومة المصرية أن يتم العمل من خلال الحكومة المصرية وبموافقة الطرفين علي أن يخصص التمويل من خلال عملية قومية للموازنة شريطة تتلقي معظم الأموال الأجنبية عبر إتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف ويتم صرف الأموال من خلال آليات الإدارة والمرافق بجانب تمكين الدولة الممولة من إقتراح وكالة منفذه يصرف لها التمويل مع مباشرتها لكافة المشروعات المتفق عليها وضرورة البدء بالمشروعات الأكثر أهمية وانتشارا وبخاصة المرتبطة بقطاع التعليم بالإضافة إلى تمكين الجهات الوسيطة الدولية والقومية والمحلية المعنية من النهوض بالدور المحدد لها في تلقي المساندة الخاص بالقطاعات وتخصيص الأموال وصرفها وتنفيذ المشروعات ومتابعة التنفيذ.<sup>(٣١)</sup>

وقد وضع البنك عدة شروط لتمويله التعليم المصري من بينها بيع المؤسسات العامة التي تمتلكها الحكومة للقطاع الخاص بغض النظر عن الجنسية التي تمتلكها المؤسسة مع تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود التي من شأنها تقليل المديونية القومية وتقليل العجز من خلال إلغاء بعض مجالات الدعم الحكومي للسلع والخدمات لأكبر قطاع السكان هذا بجانب ضرورة تثبيت الأسعار لاستعادة التوازن علي مستوي الاقتصاديات الكلية إلى جانب الجهود التي من شأنها التقليل من الآثار الجانبية المحتملة إلى الفقراء للحد الأدنى.<sup>(٣٢)</sup>

ورغم تنوع اساليب الدعم الذي يقدمها البنك الدولي للنهوض بالتعليم المصري في تنفيذ سياسته ورغم تأكيد البنك الدولي علي ان مصر من بين اربعة اسواق ناشئة من حيث معدل الخصخصة وان ذلك ساهم بنجاح في توفير ٥١٩ الف فرصة عمل جديدة وبالتالي انخفاض معدلات البطالة إلا ان المؤشرات الاجتماعية المرتبطة بالتعليم والفقير والرفاهية الاجتماعية وقضايا النوع الاجتماعي والصحة ومؤشرات الفقر تشير إلى ان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي اقل من ١٢٠٠ دولار امريكي وان ٢٣% من السكان تندرج تحت اقل من معدلات خط الفقر ٢٠٠ دولار للفرد وان ٧% من السكان يعيشون في فقر مدقع اي ان ٣٠% من المصريين لا يحقق التعليم لهم الوفاء بمطالب الحياة وبمجاوبه مشكلة البطالة وهذا ما يتنافي مع تقارير البنك الدولي وأساليبه لضمان الهيمنة علي منظومة التعليم المصري.<sup>(٣٣)</sup>

### الصندوق الاجتماعي للتنمية :

تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية ليكون بمثابة منظمة شبه مستقلة تساعد في تخفيف المردود السلبي المرتقب لبرنامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي علي الفقراء والعاطلين وكان يتم النظر للصندوق باعتباره أحد مكونات شبكة الأمان الإجتماعية والتي كان من المقرر لها أن تستمر خمسة اعوام فقط ونظرا لنجاح الصندوق المعترف به فإنه الآن يبدأ مرحلته الثالثة ٢٠٠١-٢٠٠٥ وكانت تقدر ميزانيته المبدئية بحوالي ٦١٣ مليون دولار امريكي وصلت فيما بعد إلى ٧٤٨ مليون دولار أمريكي لفترة تنتهي عام ١٩٩٦ وقد أسهم في هذه التمويلات البنك الدولي ٢٠,١% والإتحاد الاوروبي ٣٠,٨% والصناديق العربية ١٩,١% والحكومة المصرية والدول الأخرى قد بدأت المرحلة الثانية عام ١٩٩٧ وإستمرت لعام ٢٠٠١ وتبلغ ميزانيتها ٧٧٥ مليون دولار أمريكي وخصص البنك الدولي بالفعل ٥٠ مليون دولار

أمريكي لتمويل جزء من المرحلة الثالثة المرتقبة مما يشبر إلى أن هذه المنظمة قد تعدت كونها منظمة مؤقتة وأصبحت علي مقربة من أن تحتل مكانه دائمة.<sup>(٣٤)</sup>

ومما سبق يتضح أن التعليم في مصر لازال يتعامل مع المصادر التقليدية فإما الحكومة وأما الإقتراض من الخارج والذي يؤثر بالطبع بشروطه علي نهضة الدول وتقدمها وعدم قدرتها علي تحقيق أهدافها وقد ظهر أثر ذلك بالطبع علي نوعية التعليم وجودته ومن هنا كان لابد من البحث عن مصادر جديدة وبدائل جديدة للتمويل وايجاد سبل لمواجهة مشكلاته وترشيد النفقات وتوجيهه نحو الأهداف المراد تحقيقها الدروس المستفادة:

أوضاع تمويل التعليم في مصر تكاد تكون سيئة للغاية وان السياسات التعليمية في مصر غير فعالة ولا تعتمد علي استراتيجيات واضحة، كما تفنقد إلي الفاعلية ولهذا فإننا نطرح تصور مبسط بهدف تطويرها من خلال:

#### أولاً: الاستثمار الأمثل لنفقات التعليم

فالإدارة المالية الرشيدة يمكنها أن تعوض النقص في الموارد، بل تكون قادرة على تعظيم هذه الموارد، هذا ما تؤكدته الدروس المستفادة من تجارب دول جنوب شرق آسيا، وتأسيساً على ذلك يمكن اقتراح مجموعة من الفاعليات منها:

- تقليل الهدر المتزايد في النفقات الحكومية من خلال إتباع أساليب حديثة في بناء المدارس من خلال إنشاء المدارس بنظم وتصميمات جديدة وتوظيف الخبرات في التصميم والتنفيذ وتجهيز المدارس، وإمكانية الوصول للمناطق النائية، وحل العديد من المشاكل المتعلقة بحياسة الأراضي المخصصة للمباني المدرسية.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة في التدريس بما يعمل على تخفيض الكلفة التدريسية. الاهتمام يرفع القدرات المهنية والعلمية للقيادات التعليمية وهيئات التدريس، والحد من التضخم الوظيفي والعمالة الزائدة في الوظائف الإدارية .
- البحث عن مؤسسات خاصة تقوم بطباعة الكتب التعليمية تتنافس فيما بينها لتقليل تكاليف الطباعة وتحسين جودة المنتج.
- زيادة المخصصات المالية المخصصة للعملية التعليمية.

- العمل على تحسين توزيع الموارد المالية بما يعيد التوازن، بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية، وبين المراحل التعليمية وفقا لأدوارها التنموية، وبين الريف والحضر بما يحقق تكافؤ الفرص بين الجميع.
- إنشاء وحدات اقتصادية تتولى مسؤولية القيام بدراسات وبحوث ميدانية وتحليلية وإستراتيجية وتقديمها لمتخذي القرار وصولا لقرارات سليمة اقتصاديا، وتحقيق الأهداف بشكل علمي .

#### ثانيا: البحث عن مصادر جديدة للتمويل:

- وتتطلب هذه السياسات من كون التعليم هو " المشروع القومي لمصر " الذي ينبغي أن تتضافر كل جهود المصريين حوله، وفي هذه الحدود يصبح من المهم النظر في الإجراءات الآتية:
- إعادة النظر في تحديد الخيارات، وتنمية الوعي بتشجيع الأفكار الجديدة لتطوير عملية التمويل من خلال الشفافية والمشاركة المجتمعية
  - إزالة العوائق أمام إسهامات رجال الأعمال في مجال إنشاء مؤسسات تعليمية تتنافس فيما بينها على تقديم خدمة متميزة .
  - تعظيم الاستفادة من المنح والقروض الدولية لاسيما المقدمة من المنظمات الدولية بما يتماشى وأهداف المجتمع.
  - إعتداد صيغ جديدة لتمويل التعليم.
  - وضع خطة استراتيجية للتعليم واضحة المعالم ومحددة وغير مرتبطة بالمناصب.

## المراجع

- (1) Vivian Figueredo: Alternative Models for Secondary Education in Developing Contries: Rational and Realities, University of Pits Bargh, 2003, PP, 4-5.
- (٢) جمهورية مصر العربية: الوثيقة الدستورية الجديدة، مادة (١٩)، ٢٠١٣، ص ١٠.
- (٣) المرجع السابق، ص ١٠.
- (٤) حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٧، ص ٩٣.
- (٥) فهد عباس العتيبي: إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٥ هـ، ص ١٢.
- (٦) السيد السيد البحيري: تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة - دراسة مستقبلية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٤، ص ٧٨.
- (٧) مراد صالح مراد: تمويل التعليم العام في مصر في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، مجلة التربية والتنمية، السنة ٨، العدد ٢٠، مايو، ٢٠٠٠، ص ٢٩٣.
- (٨) محمد متولي غنيمه: اقتصاديات تعليم الكبار، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦، ص ٢٤٣.
- (9) Jorge Saavedra\* for the World Bank Institute Core Course Strategic Choices for Education Reform(2002):Op, Cit, P. 4
- (10) OPCIT .P7
- (11) OPCIT .P7
- (١٢) دغلاس وندهام: التربية للجميع (المتطلبات) الدراسة الثالثة لاجتماعات المائة المستديرة للمؤتمر العالمي حول التعليم للجميع في تايلاند، مطبوعات اليونيسكو، ١٩٩٢، ص ٧.
- (١٣) محمد حسنين العجمي: اقتصاديات التعليم، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٣.
- (١٤) أحمد إسماعيل حجي: اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي، التعليم والاسرة والاعلام، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٢، ص ١٨٨.
- (١٥) المرسي السيد حجازي: اقتصاديات المشروعات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ١٢٦.
- (١٦) عبد الله زاهي رشدان: في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٥، ص ص ١٣٥ - ١٤٠.
- (١٧) جان كلود أيشر: إعادة النظر في تمويل التعليم بعد الإلزامي، مجلة مستقبلات، مجلد ٢١، ١٩٩١، ص ٣١٥.

- (١٨) فهد عباس العتيبي: مرجع سابق، ص ١١.
- (١٩) معهد اليونيسكو للإحصاء: الموجز التعليمي العالمي: مقارنة إحصاءات التعليم عبر العالم، مونتريال ٢٠٠٧، ص ٨.
- (٢٠) محمد منير مرسي: تخطيط التعليم واقتصادياته، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٨، ص ١٢٨.
- (٢١) وزارة المالية: دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة في جمهورية مصر العربية وفقا لإحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١. القاهرة، ٢٠١٦، ص ٢٨.
- (٢٢) وزارة المالية، البيان المالي، الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٥/٢٠١٦.
- (٢٣) خلف محمد البحيري: تمويل التعليم العام: الصعوبات والمصادر الجديدة كلية التربية. سوهاج ٢٠٠٠. ص ١٢.
- (٢٤) نبيل عبد الخالق متولي: دور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم، مستقبل التربية العربية، المجلد السابع، العدد ٢١، أبريل ٢٠٠١... ص ٨٧.
- (٢٥) أماني قنديل: التاريخ الاجتماعي والسياسي للجمعيات الأهلية، من دراسة الجمعيات الأهلية في مصر، الأهرام: مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية، ١٩٩٤، ص ٥٦.
- (٢٦) ماهر أحمد حسن: دور المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم قبل الجامعي، المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية بالوادي الجديد، التعليم والتنمية في المجتمعات الجديدة، القاهرة، ٥-٦ مارس ٢٠٠٦، ص ٤٥٤.
- (٢٧) ماهر احمد حسن: مرجع سابق، ص ٤٥٤.
- (٢٨) مراد صالح مراد: مرجع سابق، ص ٢٨٧.
- (٢٩) محمد حسنين العجمي: مرجع سابق، ص ٣٢.
- (30) World bank.: Staff appraisal report: Arab republic of Egypt social found project Washington, dc, World bank.1991.pp1-2
- (٣١) سمير اسحاق وحسين الجمال: اعادة النظر في المعونه الخاصة بالتعليم، مجلة مستقبليات، مركز مطبوعات اليونيسكو، مجلد ٣٠، عدد ٤، ٢٠٠٠، ص ٥٨١.
- (32) World Bank: Staff Appraisal Report: Arab Republic of Egypt, Social found project Washington, dc, World bank. 1998.p7
- (٣٣) سمير اسحاق وآخرون: ص ٥٨٢.
- (٣٤) المرجع السابق: ص ٥٨٧.

## Sources of funding for pre-university education in Egypt

Abstract of the letter in Arabic Abstract of the letter in Arabic  
The study aimed to identify the sources of funding for pre-university education in Egypt And how to use them to serve the educational process through the identification of sources Funding for education.

Revealing new sources of funding. And to find out the reality of financing education In Egypt.

- To achieve the research objectives and answer the questions used descriptive approach The importance of research lies in its being Introduces sources of funding for pre-university education in Egypt.
- Emphasize the importance of funding sources as a developmental input in education. The most important results of the research are to reduce the increasing waste of government expenditure through the use of modern methods in building schools through the establishment of schools with new systems and designs, the use of expertise in design and implementation, the processing of schools, access to remote areas and solving many problems related to land tenure And the use of advanced information technology in teaching, which reduces the cost of teaching. The focus is on raising the professional and scientific capacities of educational leaders and teaching bodies, reducing occupational inflation and over-employment in administrative jobs, and looking for private institutions that print educational books to compete with each other to reduce printing costs and improve the quality of the product.